يبدأ لكن لايرفع هذا الاختلاف ولايصير به مضطربا غير معتد به لامكان الجمع بينه روايات
واحتمال ان روايته اختلف سماعهم اياه من النبي صلى الله عليه وسلم وانه عليه الصلاة والسلام قال
كل واحد منها بالحمد لله الحي القيوم تارة وبهذا اللفظ الذي يظهر عليه التعارض واما الوقوع
بالجر كان بمعنى رواية لابيداء فيه بحمد الله ولا تعارض عليها لان معناها بالثناء على الله هو عين
معنى رد عبارة من دعى عليه بالحمد هو بالرفع فان التعارض لايحصل الا بشروط خمسة رفع الحمد
ونسأوي الروايتين وكون رواية البسملة بيائين وكون البداءة صلة لبيداء وان يراد
بالابتداء فيهما شيء واحد واعلم ان معارضة حديث البدء بالحمدلة لحديث البدء بالبسملة من
حيث ان امتثال احدهما يفوت الامتثال الآخر لان البداءة اما تكون بواحد واجيب عن هذا
التعارض باجوبة الاول ان يحمل الابتداء فيهما على العرفي الذي يمتد زمنه من حين الشروع في الشيء الى
حين الاخذ في المقصود الثاني ان يحمل على الاعم من الحقيقي والاضافي الثالث ان حديث البسملة
محمول على الابتداء الحقيقي الذي لم يسبقه شيء وحديث الحمدلة محمول على الابتداء الاضافي الذي هو ذكر
الشيء امام المقصود وسبقه شيء ام لا والى هذا المعنى اشار الشارح بقوله وبما سبق وابتداء
الخ الرابع ان الغرض التخيير بينهما لعدم علم السبق والنسخ والمتعارضان المذكوران يحمل امرهما
على التخيير على ما ذكره المناوي نقلا عن السيرازي الخامس ان المقصود بالبسملة والحمدلة ما هو
اعم منهما وهو ذكر الله والثناء عليه سواء كان بصيغة البسملة او الحمدلة او غيرهما ويدل على ذلك
رواية ذكر الله فيهما محمولا عليهما فان قيل قيد على المقيد على المطلق والجائز العكس اجيب بان ذلك
فيما اذا ورد مقيد واحد ومطلق اما اذا ورد مقيدان بقيدين متنافيين ومطلق حمل عليه كما هنا
فان قلت هذا مخالف لما في الاصول من انه اذا ورد مطلق ومقيدان بقيدين متنافيين فان كان المطلق
اولى باحدهما من الآخر حمل على المقيد الذي هو اولى به كقوله تعالى في كفارة اليمين فصيام ثلاثة ايام وفي
كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فحمل
صوم اليمين على صوم الظهار في وجوب التتابع لانه اولى به لاشتراك اليمين والظهار في الذم وهو قول
قديم للامام الشافعي رضي الله عنه وان لم يكن المطلق اولى باحدهما من الآخر ابقي كل على اطلاقه وكل من المقيدين
على تقييده كقوله تعالى في قضاء رمضان فعدة من ايام اخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين
وفي صوم التمتع فصيام ثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم فلا يحمل المطلق على احد المقيدين لانتفاء
المرجح اجيب بان ما في الاصول محمول على ما اذا تعددت المواضع كما يفهم من التمثيل وما ذكره هنا
محمول على ما اذا اتحد الموضع كما هنا فان الموضع واحد وهو الابتداء في الامور ذي البال كما سبق خفي
الفرق هذا ليس من باب المطلق والمقيد لان المطلق لايكون بصورة المعرفة قال المحلي في شرح جمع
الجوامع اللفظ في المطلق والنكرة واحد والفرق بينهما باعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالته
على الماهية سمي مطلقا واسم جنس ايضا كما تقدم او مع قيد كوحدة الشائعة سمي نكرة وذو لام الجنس
يعرف فهو من باب الخاص والعام فحيث يقال ذكر فرد من افراد العام حكم العام لا يخصص انتهى ويمكن
ان يجاب بان الاضافة للجنس لانها تأتي لما تأتي له اللام وسيصرح بخلافه في حكم النكرة
كما هو مقرر فيكون من قبيل المطلق والمقيد فاستفاد المنع وبطل الثاني وحصل الجمع والمقتضى
هذا الجواب ان من بدأ بأي ذكر كان فلم يخرج عن عهدة الحديثين لكن خصوص البسملة والحمدلة
اولى

اولى لموافقة الكتاب وعمل السلف السادس ان المراد من اسم الله الرحمن الرحيم اي اسم لله وذكر اي اسم له
حاصل بالحمدلة فلا معارضة وهذا الجواب انما يأتي على رواية بسم الله بباء واضحة لا على رواية بنا ئيه
لانه يقتضي انها خصوص لفظ بسم الله الرحمن الرحيم كما من السابع ان المراد من الحمد مفهومه الكلي الذي هو الثناء
بالجميل لا الحمد غير الحادث المطبوع باي عبارة كانت وهو حاصل بالبسملة فلا معارضة وهذا الجواب
يأتي على رواية بحمد الله بخفض الحمد لا على رواية بالحمد لله بالرفع لاقتضائها خصوص لفظ الحمد لله الثامن
ان الباء في الحديثين ليست للاستعانة بيبدأ كما هو معنى التعارض بل هي للاستعانة او المصاحبة
والاستعانة بشيء والمصاحبة له لاينافيان الاستعانة بغيره والمصاحبة لغيره رواه ابن ابي شيبة
بروايتيه وحسنه ابن الصلاح الخ اي نقل تحسينه عن غيره او ان المعنى ذكره مستوفيا الشروط لكن
لان طريقة ابن الصلاح عدم امكان التحسين والتصحيح والتضعيف في عصره لتقادم الزمان قال
العراقي في القنية المصطلح وعند التصحيح ليس ممكنا في عصرنا وقال ابن حجر يمكن قلت ارضا هذا هنا
وكذا التحسين والتضعيف واجيب ايضا بانه المعنى لا يمكن ذلك عنده في كل حديث فلا ينافي امكانه
في البعض وبعد ذلك يحتمل ان يكون مراده هنا لذاته او لغيره وقد بسطت بادغام الطاء
في التاء ادغاما ناقصا فلا قلقلة كما قال وبين الاطباق من احطت مع بسطت الخ في غير هذا الكتاب
اي لكتب البسملة له على الحمد والمدح والشكر تقدم الكلام عليها مستوفى في هذه الحاشية عند قوله على جهة
التبجيل الخ فارجعه اليه ان شئت والنسبة بينها اي بين هذه الثلاثة اي اذا نسب احدها للآخر فاما
تباين او تساو او عموم وخصوص مطلق او وجهي كما لا يخفى والعرض او البرهان او الجنس او الاول
وحاصل ذلك خمس عشرة نسبة لان لكل واحد من هذه الثلاثة معنى لغويا ومعنى عرفيا في ست
فتأخذ الاول مع الخمسة والثاني مع الاربعة والثالث مع الثلاثة والرابع مع الاثنين والخامس مع
الاخير يحصل ما ذكر وقد جعل لها في متن البسملة شبكا جمعها فيه وهذه صورته

وقد نظم الشيخ الاجهوري ستة منها في قوله اذا نسبة للحمد والشكر منها بوجه له عقل اللبيب يوالف
فشكر لدى عرف اخص جميعها وفي لغة للحمد عرفا يرادف عموم لوجه في سواهن نسبة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)